

Distr.  
GENERAL

A/49/307  
S/1994/958  
12 August 1994  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن  
السنة التاسعة والأربعون

الجمعية العامة  
الدورة التاسعة والأربعون  
البنود ٤٨ و ٥٤ و ٦٣ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٥  
و ٩٨ و ٩٩ من جدول الأعمال المؤقت\*  
بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي  
الدولي من أجل التنمية  
تخفيض الميزانيات العسكرية  
نزع السلاح العام الكامل  
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي  
التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي  
البيئة والتنمية المستدامة  
برنامج للتنمية  
التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات  
الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم والشباب  
والمسنين والمعوقين والأسرة  
منع الجريمة والعدالة الجنائية

رسالة مؤرخة ٨ آب/أغسطس ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام  
من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم نص البيان الختامي للدورة الثانية عشرة لمجلس العمل المشترك التي  
عقدت في دريسدين بألمانيا من ٧ إلى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

وأغدو ممتنا لو أمكنكم تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما من وثائق الجمعية العامة، في إطار  
البنود ٤٨ و ٥٤ و ٦٣ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٥ و ٩٨ و ٩٩ من جدول الأعمال المؤقت، ومن وثائق مجلس  
الأمن.

(توقيع) ديتليف غراف تسو رانتسو

.A/49/150 \*

المرفق\*

[الأصل: بالاسبانية والانكليزية والفرنسية]

البيان الختامي للدورة الثانية عشرة لمجلس العمل  
المشترك التي عقدت في دريسدين في ألمانيا، من  
٧ إلى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤

أولا

- ١ - ظل مجلس العمل الدولي يتصدى دوما، منذ إنشائه في عام ١٩٨٣ لثلاث مسائل ذات أولوية، هي: (أ) السلم ونزع السلاح؛ و (ب) العلاقة بين السكان والبيئة والموارد والتنمية على الصعيد العالمي؛ و (ج) تنشيط الاقتصاد العالمي.
- ٢ - ورغم أن الحرب الباردة قد انتهت، فإن مخزون الأسلحة النووية الذي تراكم إبان العقود التي استغرقها سباق التسليح مازال موجودا. وينبغي العمل دون إبطاء على اغتنام الفرصة المتاحة حاليا للتحرك نحو القضاء على جميع الأسلحة النووية. وينبغي كخطوة أولى توقيع معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية والأخذ بتدابير صارمة لكبح انتشار جميع أسلحة التدمير الشامل.
- ٣ - وفي هذا السياق، تؤدي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دورا بالغ الأهمية. ويجب أن يؤدي استعراضها في عام ١٩٩٥ إلى تعزيز النظام، بما في ذلك تمديد المعاهدة لفترة طويلة من الوقت والإذن للوكالة الدولية للطاقة الذرية بإجراء عمليات تفتيش إلزامية وتفتيش بالتحدي. وفي الوقت ذاته يجب أن تشعر القوى النووية الخمس بأنها مضطرة إلى الوفاء بالتزاماتها بمقتضى المعاهدة وخفض ترساناتها النووية الكبيرة.
- ٤ - إن رفض حكومة كوريا الشمالية السماح بالتفتيش بمقتضى معاهدة عدم الانتشار أمر يزعزع الاستقرار، على الصعيدين الإقليمي والعالمي معا. وإذا ما واصلت كوريا الشمالية استخفافها بالإرادة المعلنة للمجتمع الدولي، فإنه ينبغي اتخاذ وإنفاذ التدابير الضرورية بما فيها الجزاءات.

---

\* يجري إصدار هذا المرفق بالصورة التي ورد بها، أي بدون أي تحرير رسمي.

٥ - ولقد جرى في عالم ما بعد الحرب الباردة إعادة تعريف مفهوم الأمن ليشمل أبعادا غير عسكرية. وأشد هذه الأبعاد تحديا يتمثل في الزيادة الهائلة في سكان العالم. فقد كان سكان العالم ١,٦ بليون نسمة في بداية هذا القرن. وثمة توقع شائع أن يبلغ سكانه ٦,٤ بليون نسمة بحلول نهاية هذا القرن. وما لم تتخذ تدابير عاجلة فإن هذا الرقم قد يصل إلى ٨ بلايين بحلول عام ٢٠٢٠ وإلى رقم مفزع هو ١٠ بلايين بحلول عام ٢٠٥٠. فكيف يمكن أن تفي الموارد والطاقة المحدودة في العالم باحتياجات هذه الزيادة السريعة في السكان؟ وتطرح مسألة الغذاء، على وجه الخصوص، عددا من المشاكل. وينبغي أن تضطلع منظمة الأغذية والزراعة بدراسة يُعتد بها عن احتمالات العرض والطلب مستقبلا بالنسبة للسكان والأغذية، مقترنة بتوصيات. وينبغي بوجه خاص التصدي لمسألة إمكانية تحمل التكاليف وذلك لتحسين الأمن الغذائي.

٦ - ويتيح المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ في القاهرة، الفرصة الوحيدة في هذا العقد للاتفاق على إجراءات محددة. ويجب أن يعتمد المؤتمر تدابير فورية للقيام بما يلي:

(أ) تعزيز إمكانية الحصول على وسائل منع الحمل واستخدامها؛

(ب) توسيع نطاق تعليم الفتيات ورفع مستوى التحصيل الدراسي، ويفضل أن يكون ذلك حتى سن ١٤-١٦؛

(ج) تعزيز حقوق المرأة ومركزها وفرص عملها وإمكانية حصولها على الموارد الإنتاجية والائتمان؛

(د) تحسين الخدمات الصحية الأساسية وتوسيعها، بما في ذلك المستوصفات الطبية وخاصة بالنسبة للمرأة والطفل.

٧ - ويجب أن توفر البلدان المتقدمة النمو تدفقات مالية أكبر، كما يجب أن تعيد البلدان النامية ترتيب أولوياتها الوطنية ومخصصات ميزانياتها على نحو يتيح تنفيذ البرامج والتدابير المقترحة. وعلى الصعيد الدولي، ينبغي تطبيق حوافز من قبيل إيجاد صلة بين وضع برامج فعالة لتنظيم الأسرة والمساعدة الإنمائية الرسمية؛ ويمكن أن يكون من بين الوسائل الأخرى مبادلة الديون بالتعليم أو الصندوق العالمي المقترح لنزع السلاح.

### ثانيا

٨ - وتقف جنوب افريقيا ورواندا على طرفي نقيض كمثالين على المعضلات التي يواجهها عالم ما بعد الحرب الباردة. فإحدهما، التي تمر بعملية ديمقراطية واعدة وتفيد من جزاءات دولية حددت أهدافها جيدا، تتناقض أحوالها تناقضا صارخا مع شبح البؤس الإنساني والقتل العشوائي الذي يخيم على البلد الآخر، الذي كاد يتجاهله المجتمع الدولي.

٩ - وتهدد النزاعات الداخلية والإثنية بإيجاد سلسلة من ردود الأفعال، تدمر النسيج الاجتماعي للمجتمعات والدول وتزعزع، في نهاية المطاف، استقرار مناطق بأسرها. ولا يمكن استعادة الاستقرار إلا إذا بدأ المجتمع الدولي في التدخل في حالات الإبادة الجماعية أو حالات الانهيار الصارخة الأخرى للسلطة الحكومية وكف عن التذرع بأعذار مأكرة تخدم المصلحة الذاتية.

١٠ - ويجب أن يضطلع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بدور أساسي. ويجب تحديد معايير للتدخل فيما كان حكرا على الدول ذات السيادة حتى الآن.

١١ - ورغم أن ميثاق الأمم المتحدة يتوخى وزع قوة دولية، فإن ذلك قد يتطلب التعزيز بإنشاء قوة دائمة من المتطوعين تحت رعاية الأمم المتحدة أو بتخصيص وحدات وطنية لهذا الغرض. وينبغي أن تُعد التفاصيل التنفيذية لذلك على الفور.

١٢ - وتجارة الأسلحة بلا قيود تؤجج الصراعات المحلية والإقليمية. وينبغي إنشاء نظام فعال لمراقبة أسلحة التدمير الشامل والقذائف التسيارية والتجارة في الأسلحة التقليدية (بما في ذلك وضع معايير وأنظمة وحدود عالمية لموردي الأسلحة ومشتريها على حد سواء). وينبغي خفض تجارة الأسلحة مع البلدان النامية بصورة كبيرة وكبح جماحها. وتحقيقا لهذه الغاية، لا ينبغي أن تظل البلدان التي يتجاوز إنفاقها العسكري نسبة ٢ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي أهلا للحصول على المساعدة والأموال المخصصة لأغراض التنمية، إلا في حالات العمليات العسكرية الدفاعية ضد عدوان خارجي.

### ثالثا

١٣ - وتوجد أيضا أخطار استراتيجية في المجالات الخارجة عن اعتبارات الأمن التقليدي.

١٤ - فالظاهرة الجديدة المتمثلة في وجود تنظيمات إجرامية تعمل على الصعيد الدولي والأبعاد الفتاكة للتجار بالمخدرات تسوغان اتخاذ إجراءات شرطية دولية. ويلزم إقامة أطر فعالة للتعاون على سبيل الاستعجال.

١٥ - وفي الأسواق المالية، يؤدي نمو العوائد المشتقة وأنشطة المضاربة في أسواق العملات الى زعزعة استقرار الاقتصاد العالمي. ويكرر مجلس العمل المشترك تأكيد دعوته لإجراء دراسة عاجلة - برعاية مصرف التسويات الدولية - بشأن جدوى وضع ترتيبات تنظيمية وإشرافية سليمة على الصعيد العالمي والخطوات العملية اللازمة لتحقيق هذه الغاية.

١٦ - ويحث مجلس العمل المشترك جميع البلدان على الإسراع بالتصديق على الاتفاق الموقع في مراكش والذي اختتمت به جولة أوروغواي وأنشئت بمقتضاه، في جملة أمور، منظمة التجارة العالمية ومعها نظام جديد لتسوية المنازعات يقدم حلولاً ملزمة. وينبغي أن تبدأ منظمة التجارة العالمية العمل في أسرع وقت ممكن لكي تصبح آلية فعالة لمناهضة النزاعات الحمائية والاقليمية الأحادية.

١٧ - ويقتضي عالم ما بعد الحرب الباردة إعادة فحص دور المنظمات العالمية المتعددة الأطراف مستقبلاً. ويرحب مجلس العمل المشترك بتقرير الفريق الرفيع المستوى بشأن هذا الموضوع، الذي قدمه السيد أندرياس فان أغت<sup>(١)</sup> ويذكره لنظر المجتمع الدولي كي يعمن الفكر فيه ويتخذ الإجراء الملائم.

#### رابعاً

##### الاقتصاد العالمي الذي يمر بمرحلة انتقال

١٨ - يزعم البعض أن العالم قد أصبح، بعد زوال الاتحاد السوفياتي وتوابعه، يجد نفسه وقد أصبحت لديه نظم اقتصادية رأسمالية متماثلة. غير أن الواقع يظهر وجود عدد ضخم من النظم السوقية المختلفة. ويبدو أن التحول الذي طرأ على جميع هذه النظم الاقتصادية كان بفعل التغييرات الناجمة عن التطورات العلمية والتكنولوجية التي لا تفتأ تتسارع أكثر منه بفعل القضاء على نظم أو ايدولوجيات سياسية أو اجتماعية. وللتغير دائماً ثمن في جميع الاقتصادات.

(١) بالإضافة الى السيد فان أغت، اشترك في الاجتماع أعضاء مجلس العمل المشترك التالية أسماؤهم: أولوسيفون أوباسنجو (نيجيريا) وأولا أولستين (السويد) علاوة على الشخصيات الرفيعة المستوى التالية: إدنان أغيف (روسيا) وليسزيك بالسيروفيتش (بولندا) وفرانسيس بلانشار (فرنسا) ومارغريت كاتلي - كارلسون (كندا) ودييغو كورود فيس (أكوادور) وويم فان إكلين (هولندا) وكورت كاستيغير (سويسرا) ولال جاوردينا (سري لانكا) وتاتسورو كونوغي (اليابان) واللورد لوسون (المملكة المتحدة) وأميلي فان لينيب (هولندا) وصامويل و. لويس (الولايات المتحدة) وهانز ماتوفير (ألمانيا) ونورمان مايرز (المملكة المتحدة) وبنغت سافي - سودربرغ (السويد) وبرناردو سيبوفيدا (المكسيك) وكوميهارو شيغيهارا (اليابان) وتورفالد ستولتينبرغ (النرويج) وشيغيكي سومي (اليابان) ومامودو توري (السنغال) وجورج فاسيليو (قبرص). وكانت أمانة المجلس تتكون من هانس دورفي ودراغوليوب ناجمان وجينس فيشر.

١٩ - وعملية الانتقال التي تشهدها الاقتصادات التي كانت مخططة مركزيا تحكمها الهياكل الثقافية والسياسية بقدر ما تحكمها الهياكل الاقتصادية. ومجرد فرض ما يسمى بالنماذج الناجحة التي وضعت في ظل ظروف مختلفة تماما أو انطلاقا من نظريات أكاديمية محضة أمر تكمن فيه أسباب إخفاقه. ولما كانت جميع الاقتصادات في فترة التغيير الحالية تواجه مشاكل وتحديات جديدة، فإنه يبدو أن من الأنسب التحلي بالتواضع والسعي للمواءمة بين الأقوال والأفعال.

٢٠ - وقد أوصى مجلس العمل المشترك في براغ في عام ١٩٩١ بأن تترىث البلدان الراغبة في التحول لدى إتمامها في ذلك؛ وبأن يكون إلغاء الضوابط والتقدم نحو النظام السوقي على نحو تدريجي؛ وبأن يكون التحويل إلى القطاع الخاص تدريجيا أيضا وأن يراعى قبل كل شيء الإبقاء على شبكات الأمان قائمة.

٢١ - ويبدو أن بلدان المجلس السابق، مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل، قد اختارت نهجا أكثر اتصافا بالطابع الايدولوجي - وهو العلاج بالصدمة، الذي ترتب عليه قدر كبير من الإجماع الاقتصادي والاضطراب الاجتماعي. وطلب هذه الدول الجديدة للدعم الخارجي والمساعدة المالية وفتح أسواق البلدان المتقدمة النمو أمر مشروع وينبغي تلبيةه إلى أقصى حد ممكن. وينبغي أن يكون واضحا كل الوضوح أن هذه المساعدة وما ستبذله هذه البلدان من جهود هائلة لن تؤدي ثمارها ما لم تهيئ هذه البلدان الشرطين المسبقين للتنمية الاقتصادية، وهما الإطار القانوني الذي يعول عليه والمراقبة الفعالة للعرض من النقود.

٢٢ - وبعد ركود طال أمده على نحو غير عادي في الدورة الاقتصادية في الاقتصادات السوقية في أوروبا وأمريكا الشمالية، أصبحت هذه المجتمعات تواجه مشكلة جديدة هي مشكلة البطالة الهيكلية الطويلة الأجل ونمو المتعطلين. ولن تخف حدة هذه المشكلة بصورة تلقائية حتى مع احتمالات معاودة النمو. ونمو البطالة في المجتمعات ذات الثروات التي لم يسبق لها مثيل في التاريخ قد أدى في بعض البلدان إلى وجود أعداد متزايدة من الفقراء وإلى تركيز متسارع للثروة في أيدي يتناقص عددها باستمرار. وعلاوة على ذلك، فقد أدى نمو البطالة إلى إيجاد طبقة جديدة من "العاملين الفقراء" الذين لا تفي دخولهم من العمل بالحد الأدنى الضروري من الاحتياجات.

٢٣ - ويؤكد مجلس العمل المشترك من جديد المبدأ الذي مضاه أن ارتفاع مستوى العمالة هدف أخلاقي وسياسي في حد ذاته. ويتنافى مع فهمنا للمجتمع الإنساني أن يتحول عدد متزايد من الناس إلى مجرد مستفيدين من نظم الرعاية الاجتماعية. وينبغي أن تستخدم نتائج استئناف النمو في تمويل التغييرات التي أدى إهمالها في فترة الركود الماضية إلى إعاقه عملية التكيف.

\* \* \*

وقد شارك في الدورة التي عقدت في دريسدين مايلي:

أولا - أعضاء مجلس العمل المشترك  
هلموت شميت (ألمانيا)، رئيسا  
تاكيو فوكودا (اليابان)، رئيسا فخريا  
ماريا دي لورديس بنتاسيلفو (البرتغال)، نائبة الرئيس  
اندرياس فان أغت (هولندا)  
أوسكار آرياس (كوستاريكا)  
اللورد كالاهان، من كارديف (المملكة المتحدة)  
ميغويل دي لا مدريد اورتادو (المكسيك)  
مالكوم فريزر (استراليا)  
كينيث كاوندرا (زامبيا)  
أولو سيغون اوباسانجو (نيجيريا)  
رو تاي وو (جمهورية كوريا)  
خوسيه سارني (البرازيل)  
بيير اليوت ترودو (كندا)  
أولا أولستين (السويد)

ثانيا - ضيوف خاصون  
مانفريد ستولب (ألمانيا)  
كارين بروتنز (روسيا)  
وانغ وا (جمهورية الصين الشعبية)  
كيم هاك جون (جمهورية كوريا)  
هنري أ. كيسينغر (الولايات المتحدة)  
إميلي فان لينيب (هولندا)  
روبرت ماكنامارا (الولايات المتحدة)  
ايسماو ميازاكي (اليابان)  
بيتر بتھارد (الجمهورية التشيكية)  
كازمبيرا برونسكين (ليتوانيا)  
كاليغي سورسا (فنلندا)  
جان اوربان (الجمهورية التشيكية)  
جورج فاسيليو (قبرص)  
توماس و. هوارد (الولايات المتحدة الأمريكية)

ثالثا - صحفيون مدعوون

ميخائيل غروس (المانيا) - دويتشلاند فونك  
كريستيان كيرل (ألمانيا) - فري بريس، شيمينتس  
كيم داي - جونج (جمهورية كوريا) - شوسون إلبو  
فلورا لويس (الولايات المتحدة) ذا نيويورك تايمز  
لوران موسو (فرنسا) - لو فيغارو  
والتر ستسزل (المانيا) - دير تاغيشبيغيل  
ناغارو هايابوسا (اليابان) - أشاهي - شيمبون  
تيروتو أكياما (اليابان) - نيهون كيزاي شيمبون

رابعاً - موظفون كبار

هانس دورفيل

دراغوليوب نيجمان

كايكو اتسوم

كارولين آنستي

جيمس فيشر

-----